

دلائل الإعجاز

قوله : بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّسَ . وذلك لأنَّ المعنى : على توسَّسٍ وتأمُّلٍ .
ونظري يتجدَّد من العريف هناك حالا فحالا وتصفُّحٍ منه للوجوه واحداً بعد واحدٍ . ولو
قيل : بعثوا إليَّ عريفَهُم متوسِّساً لما لم يُفدَّ ذلك حقَّ الإفادة . ومن ذلك قوله تعالى
: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) لو قيل
: هل من خالقٍ غيرِ الله رازقٍ لكم لكان المعنى غيرَ ما أُريدَ . ولا يندبغي أن
يغرَّكَ أنَّك إذْ تكلِّمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدَّ رنا الفعلَ في هذا النحو
تقديرَ الاسم كما نقول في : " زيدٌ يقوم " : إنه في موضعِ " زيدٌ قائمٌ " فإنَّ ذلك لا
يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواءً لا يكون من بعدِّه افتراقٌ فإنهما لو استويا
هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً بل كان يندبغي أن يكونا جميعاً فعلين
أو يكونا اسمين .

ومن فروقِ الإثباتِ أنَّك تقولُ : " زيدٌ منطلقٌ " و " زيدٌ المنطلقُ " و " المنطلقُ
زيدٌ " فيكون لك في كلِّ واحدٍ من هذه الأحوالِ غرضٌ خاص وفائدة لا تكونُ في الباقي .
وأنا أفسِّر لك ذلك .

اعلم أنك إذا قلتَ : " زيدٌ منطلقٌ " كانَ كلامُك مع من لم يَعْلَمْ أن انطلافاً كان لا
مِنْ زيدٍ ولا مِنْ عمروٍ . فأنت تفيدُهُ ذلك ابتداءً . وإذا قلتَ : " زيدٌ المنطلقُ " .
كان كلامُك مع من عرفَ أن انطلافاً كان إمَّا مِنْ زيدٍ وإمَّا مِنْ عمروٍ . فأنت
تُعْلِمُهُ أنه كان من زيدٍ ودونَ غيره . والنكتةُ : أنك تُثَبِّتُ في الأول الذي هو قولك
زيد منطلق فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان وتثبت في الثاني الذي هو " زيدٌ
المنطلقُ " فعلاً قد عَلم السامع أنَّه كان ولكنه لم يَعْلَمْهُ لزيدٍ فأفدته ذلك .
فقد وافق الأولَ في المعنى الذي له كانَ الخبرُ خبراً وهو إثباتُ المعنى للشيء . وليس
يقدرُ في ذلك أنك كنتَ قد عَلمتَ أن انطلافاً كان من أحدِ الرجلين لأنك إذا لم تصلِّ
إلى القاطع على أنه كان من زيدٍ دون عمروٍ كان حالُك في الحاجةِ إلى من يثبتهُ لزيد
كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

وتمامُ التحقيق أنَّ هذا كلامٌ يكونُ معك إذا كنتَ قد بُلِّغْتَ أنه كانَ من إنسانٍ
انطلاقاً من مَوْضِعٍ كذا في وقتٍ كذا لغرضٍ كذا فجوّزْتَ أنَّ يكونَ ذلك كان من زيدٍ .
فإذا قيلَ